

ملاحح نشؤ وتطور الشركات العائلية بعدن وتحولها إلى وضع مؤسسي في ظل حياة

المؤسسين

إستعراض نماذج ٣ شركات (شركة عبد الواحد محمد نعمان وأولاده وشركة باثواب

القابضة وشركة النيل للبهارات)

(Aden)

اعداد: المهندس / خالد عبد الواحد محمد نعمان

١٤ ديسمبر ٢٠١٤م

ماهي أهمية هذه الورقة ؟

أنها تقدم نموذجا لنشؤ وتطور الشركات العائلية في عدن ، في بيئة كانت محفزة ومشجعة لنشؤ هذه الشركات وتطورها في ظل :

١- الحرية الإجتماعية وعدم التمييز ، والمنافسة والسوق الحرة

٢- وتوفر الأمن والأمان وتطبيق النظام والقانون على الجميع بدون إستثناء ، وتوفير القضاء العادل

٣- الإدارة الحكومية الفاعلة والرشيدة ،

٤- أيضا توفر منظومة كاملة من الخدمات اللوجستية التمويلية والحاضنة لبيئة الأعمال من بنوك عالمية وشركات تأمين ، وشركات تموين نفطية دولية ، وشركات ملاحية دولية وغيرها من الخدمات

كل ساعد على نشؤ وتطور الأعمال التجارية والصناعية والخدمية والإستثمارية بكل حرية ، وتحفيز الأفراد على تراكم إصولهم وأموالهم بدون أي تحفظ أو تردد

ماهي العبرة التي تقدمها هذه الورقة ؟

كيف أن عدد من العوامل الموضوعية والذاتية والسمات الخاصة التي تمتع بها الأفراد المؤسسين ، ساعدت على تطور هذه الشركات في أزمان قياسية ، لأتزيد عن ٨ عقود إلى أن وصلوا إلى مستوى من الملاءة المالية وحجم الأصول التي تؤهلهم إلى الانتقال إلى طور آخر من التنظيم الذي يتناسب مع تطور وتوسع عمل هذه الشركات وتتناسب مع كبر حجم العائلات ، الأمر الذي أوصل مؤسسي الشركات إلى قناعة في حياتهم ، أن يحولوا هذه الشركات من شركات عائلية خاصة فردية ، إلى شركات ذات وضع مؤسسي ، تفصل بين الإدارة والملكية ، وتعمل وفق معايير حوكمة قابلة للأستمرارية والديمومة على أساس من نظام مؤسسي ثابت غير قابل للإنحسار أو الإنهيار .

١- ماهي السمات العامة التي تجمع بين مؤسسي هذه الشركات والتي شكلت أساسا متينا لنمو

وتطور هذه الشركات

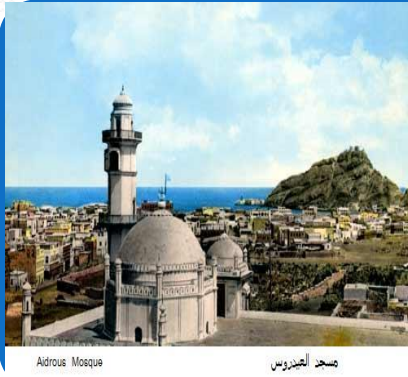


Crater 1932

كراثر 1932

بساطة البداية :

معظمهم نزحوا من أرياف الجنوب (من السلطنات والمشيخات) أو من قرى ومدن الشمال ، أو نزحوا إلى المهاجر ، وبعضهم ولدوا في عدن ، ولكن يجمعهم أنهم لم يرثوا أموالا تؤهلهم لكي يبدعوا النشاط بشكل واسع ، بل معظمهم كانوا من محدودي الدخل ، والبعض بدأ حياتهم في العمل مع الغير



Aidrous Mosque

مسجد العيروس

* نشأة دينية قوية :

نشأ معظمهم نشأة دينية قوية ، وأمتلكوا ناصية حفظ القرآن والقراءة والكتابة والحساب عبر الكتاتيب ، أو عبر المدارس الابتدائية أو المتوسطة ، ولم يستنهجوا مقررات دراسية نظامية مابعد المتوسطة ، وأعتمدوا على الدراسة الذاتية في المدارس الأهلية أو عبر المعلمين " البراني



Navy Hospital at Swami Point

مستشفى البحرية بالرفح

السعي الدؤوب لأمتلاك ناصية اللغات الأجنبية :

أهتم معظمهم بتعلم اللغات الأجنبية (كتابة وتحدثا) عبر الممارسة أو التعليم الأهلي وبالذات اللغات الإنجليزية والهندية والفارسية والصومالية والفرنسية ، وهي التي أفادتهم في مراحل تطورهم اللاحق عند التعامل مع الشركات الأجنبية والجاليات التجارية الأجنبية

١- ماهي السمات العامة التي تجمع بين مؤسسي هذه الشركات والتي شكلت أساسا متينا لنمو

وتطور هذه الشركات



التمتع بصفات شخصية باهرة :

اتسم جميع الجيل المؤسس للشركات الخاصة بالمتابعة والاجتهاد والأمانة والصدق في التعامل والوفاء بالعهود والعقود وعمل الخير ، مما أكسبهم ثقة الآخرين ، ووفر لهم قاعدة وأساس متين للنشؤ والتطور في أعمالهم



الإهتمام بتعليم ذويهم ودعم التعليم الأهلى :

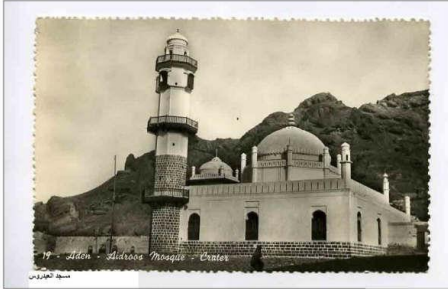
إهتمام بالعلم والتعليم أكان من خلال الإهتمام القصي بتعليم أولادهم واهلهم للوصول إلى أعلى مراتب التعليم ، أو من خلال المساهمة في إنشاء ودعم وحتى الأشراف المباشر على مشاريع التعليم الأهلى بعدن ، كمدرسة بازرة وكلية بلقيس والمعهد الإسلامي والمدرسة الأهلية والمدارس الخاصة الأخرى



الإصرار على رد الجميل لمناطق نشأتهم الأصلية :

ولم يقتصر الأمر على التعليم في عدن ، ولكنهم اهتموا برد الجميل لمناطقهم الريفية ، حيث ساهموا أيضا في إنشاء المدارس والوحدات الصحية وبناء المساجد في مناطقهم التي وفدوا منها

تابع السمات العامة التي تجمع بين مؤسسي هذه الشركات والتي شكلت أساسا متينا لنمو وتطور هذه الشركات



صلتهم الوثيقة بمشايخ الدين وتعلقهم بالمساجد:

لقد كانت صلتهم بمشايخ العلم والدين والمساجد ، قوية وكانوا أيضا من المواظبين على حضور حلقات العلم ، والمواظبة على الصلاة جماعة لكل الفروض في المساجد ، وكانوا أيضا ممن ينفقون على المساجد ومساعدة الفقراء وعمل الخير المستتر .



السعي للتكامل الاجتماعي وصلة الرحم:

لقد كان التكافل الاجتماعي وصلة الرحم ، سمة من سماتهم ، لذلك كان يشركون أخوتهم وذويهم وأفراد أسرهم في أعمالهم أو في العمل لديهم ، ولا يبخلون عليهم في دعمهم في كل الظروف ، بل أن بعضهم كان يفضل أخوته وأبناء أخوته على أصولهم من دريتهم .



الابتعاد عن شبهة الربا:

ظل معظمهم بعيدون عن اللجوء للأقراض الربوي ، بالرغم من تعاملهم مع كل البنوك وحصولهم على تسهيلات ، ولكن بدون الحصول على قروض ربوية ، حسب إعتقاداتهم الدينية آنذاك .

النتيجة : اكتساب ثقة الآخرين والحصول على تمويلات :

لقد كانت كل تلك السمات هي التي أكسبتهم ثقة الآخرين وبالذات من قبل الجاليات الأجنبية والشركات العالمية التي كانت تشكل أمبراطوريات العمل التجاري في عدن ، لذلك كان التعامل معهم في تقديم البضائع والخدمات والسلفيات لهم دون أي ضمانات ولا اتفاقيات ، ولا أي من القيود التي يعمل بها الآن ، نظرا لأنهم كانوا أوفياء مع مدينيهم

٢-الدخول في كل أنواع الأعمال والوصول إلى التخصص وعقد شراكات مع بعضهم البعض في مشروعات كبرى ومتوسطة:

- التنوع في الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية والخدمية ، فقد دخلوا في كل المجالات من أعمال تجارية وخدمية وامتلاك عقارات والدخول في مقاولات مختلفة الأحجام وبناء ورش ومصانع وتوكيلات تجارية واستثمار في الأسهم والسندات في الخارج أو في البنوك المحلية ، وفي كل المجالات ، وإقامة شركات مساهمة مغلقة فيما بينهم ، والتخصص في مجالات معينة ، كالمقاولات ، وامتلاك العقارات ، وامتلاك شركات طيران ، والحصول على وكالات عالمية كبرى ، والتخصص في الصيدلة ، وإنشاء مصانع ومعامل ، وورش نجارة ، وبلاط وسراميك ، وإنشاء محاجر وشركات باصات ونقل ، والحصول على توكيلات تشغيل محطات تزويد بالمشتقات النفطية ، وإنشاء شركات تأمين وملاحة وخدمات بحرية ، وخدمات تجارية وسيطة وخدمات حمامة وخدمات محاسبة قانونية وغيرها من الأنشطة التي ازدهرت فيها مدينة عدن آنذاك

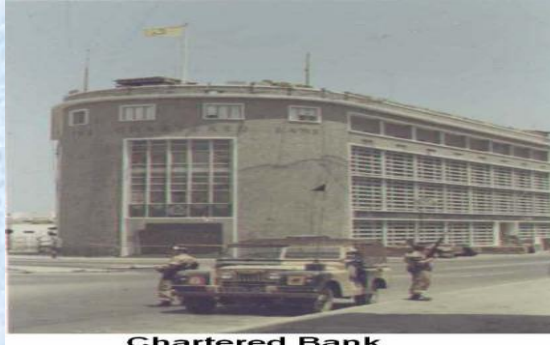
٣- البلوغ في ذروة النشاط في منتصف الستينيات:

بالرغم من الآثار الجانبية التي أثرت على بعض جوانب النشاط ، بسبب العدوان الإسرائيلي وإغلاق قناة السويس في يونيو ١٩٦٥ م والأعمال الفدائية التي كانت مختلف أحياء مدينة عدن ، إلا أن النشاط بلغ ذروته في منتصف الستينيات ، حيث كان النشاط في الميناء يعج بالبواخر ليصل معدله إلى ٧,٠٠٠ سفينة وحوالي ٢,٠٠٠ زعيمة و ٣٥ مليون طن من البضائع المختلفة ، كما كانت كبريات البواخر السياحية العالمية كامبيرا وأوريانا وأوربا وغيرها تؤم الميناء سنويا عدة مرات في طريقها من أوروبا وأمريكا إلى أستراليا وبلاد الشرق ، وقد بلغ عدد السياح الذين يؤمون الميناء وينزلون إلى المدينة من السفن لشراء مختلف السلع ما يقرب من مائة ألف سائح يوميا ، وبالمثل كانت الحركة في مطار عدن الدولي دوؤبة وتأتيه شركات الطيران من كل حدب وصوب وتنقل إليه ومنه مختلف الشحنات ، كما أن ميناء الزيت لشركة مصافي عدن ، كانت لا تنقطع عنه الناقلات لتحميل وتفريغ شحنات النفط الخام والمكرر منه وإليه . وكانت كل تلك الحركة ، هي التي تحرك إقتصاد المدينة ، وأدت إلى إزدهار ”النشاط الإقتصادي والتجاري والمالي والخدمي في المدينة“

- ٤-مرحلة القضاء على النشاط الاقتصادي الخاص الأجنبي والمحلى ، وإقصائهما من القيام بأي نشاط اقتصادي وتجاري ومالى وخدمى ، وإنشاء القطاع العام على انقاض القطاع الخاص الذي احتكر كل شى فى عدن والجنوب عموما (من ١٩٦٩-١٩٩٠م)
وقد اخدت تلك الإجراءات المنحى التالي

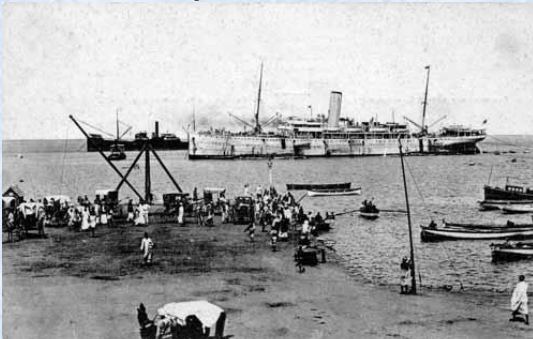
١- إصدار قانون المؤسسة الاقتصادية للقطاع العام رقم ٣٧ لعام ١٩٦٩ م ، والي عرف بقانون تأميم المرتفعات الاقتصادية ، واممت فيه :

- ١- كل قطاع البنوك: (البنك الأهلي وجرندليز ، البنك الشرقي ، شارترد بنك ، البنك البريطاني للشرق الأوسط ، البنك العربي ، بنك الهند ، حبيب بنك ، بنك اليمن الجنوبي) وأنشئت هيئة المصارف التي تحولت إلى البنك الأهلي اليمني ، وحضر إنشاء بنوك أخرى : النتيجة : ضرر بالغ بنشاط الوساطة المالية والادخار والتمويل الاستثماري لكل أنواع النشاط في الدولة.



Chartered Bank

- ٢- كل قطاع إستيراد وتسويق توزيع كل المنتجات النفطية عدى المصافي وشركة بي بي لتموين البواخر والطائرات بالوقود (شركة شل ، شركة بي بي ، شركة موبيل وشركة كالتكس وشركة أيسو . النتيجة : إغراق البلد في دوامة توفير العملة الصعبة لاستيراد المشتقات النفطية والزيوت ، ثم الخامات لتشغيل المصفاة بعد أيلولتها للدولة من الشركات المؤممة ذاتها أو من غيرها أو الشحت من البلدان الأخرى (الكويت وليبيا والعراق وأيران) لشراء النفط الخام بأسعار مخفضة.



Abkari Pier

منة الابكاري

تابع قانون المؤسسة الاقتصادية للقطاع العام رقم ٣٧ لعام ١٩٦٩ م ، والي عرف بقانون تأمين المرتفعات الاقتصادية ، واممت فيه :

٣- كل الشركات الملاحية :

وكل شركات التأمين وكل شركات الإستيراد الكبرى للسلع الأساسية من القمح والدقيق والأرز والسمن والزيوت النباتية والسكر والشاهي والسجائر والسيارات وحصرها بهيئة التجارة التي تحولت على شركتي التجارة الداخلية والخارجية والتي تفرعت إلى شركات أخرى لاحقا (وشمل التأمين شركات البس ، ولوك توماس وبول ريس وكوري براندرس وقهوجي دنشو وشركات التأمين كلها وغيرها) . النتيجة : حالة شحة وكفاف في كل السلع والخدمات وأصبح الراشن عبر البطاقة ليوم واحد في الشهر



Besse Floating Dock

المرسى العالم لشركة البس

٤- شركات الخدمات الملاحية :

كاحواض السفن وشركات تسيير البواخر كستالكو

٢- قوانين الإصلاح الزراعي :

بمراحلة وتعديلاتة الثلاث ، والإنتفاضات الفلاحية التي قضت على الإنتاج الزراعي في أخصب الأراضي الزراعية ، وقد سبقه قرارات جمهورية بمصادرة كل ممتلكات السلاطين والأمراء والحكام والمستوزرين في حكومة عدن والمحميات وإتحاد الجنوب العربي ، وكل الذين عملو مع الحكم البائد . النتيجة : تدهور الأنتاج الزراعي وتدني كل الخدمات المصاحبة من إرشاد وري وتمويل ومحالج القطن وهيئات التطوير وخدمات الميكنة وخلافة ، وإنشاء على أنقاض ذلك التعاونيات ومزارع الدولة

٣- المصادرات والتأميمات

والإنتفاضات والإستيلاء غير المشروع على المنشآت التجارية والصناعية والخدمية والمشروعات الخاصة والمساكن والمحلات التجارية ، وحتى الممتلكات المنقولة من حسابات وأموال شخصية لما تبقى من تجار وقطاع خاص بما فيها الإحتيال والأستيلاء على شركة الطيران الخاصة الوحيدة في الشرق الأوسط (باسسكو) والتي كان لها أسطول يتكون من ٨ طائرات وأكثر من ٢٠ وجهة إقليمية ودولية . وأستولت الدولة على كل النشاط الإقتصادي والتجاري والخدمي في المدنية وفي الجنوب عموما

قوانين التأميمات :

أ - بدأت بقانوني فرض الحراسة للصالح العام رقم ٢٤ لعام ١٩٦٩م ومصادرة الممتلكات المهجورة رقم ١٦ لعام ١٩٧٠م

ب - قوانين المصادرة والتأميم للممتلكات والمنقولات بما فيها الحسابات في البنوك لكل من عبد حسين الأدهل ، وأمين قاسم سلطان ، وقاسم عبده غانم ، وعلي حسين غالب الوجيه وأحمد علي الجبلي ، ومحمد عوض باوزير ، والحاج سيف نعمان ، وآل باهارون ، وآل شهاب ، ، وأحمد عبد الله العاقل وبالنجي بتيل وبيكاجي قهوجي وسندرجي كاليداس وكيكي منشرجي وغيرهم في قائمة لا تنتهي



ج - القرارات الجمهورية للاستيلاء على شركة طيران باسكو رقم ٤٧ لعام ١٩٧٠ و ٧٢ لعام ١٩٧٠م ، والذي نقل كل اصولها الثابتة والمنقولة من مباني وعقارات واسطول طائرات وماتب ومخازن ومكاتب داخلية وخارجية وسيولة والتزامات دائنة ومدينة لصالح شركة " اليمدا " دون أي تعويض ولا أي استحقاقات تذكر للملاك الأصليين وحتى اليوم

قوانين التاميمات :



د - تأميم شركة الباصات العذنية وشركة سالم علي عبده بموجب القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٠م



سينما ريجال بجولة فندق عن حاليا 1964 Regal Cinema

هـ - تأميم دور السينما بموجب القانون رقم ٦ لعام ١٣٧٢م



فندق الهلال Crescent Hotel

و- تأميم الفنادق الكبرى بموجب القانون رقم ٧ لعام ١٩٧٢م

تابع قوانين التاميمات :

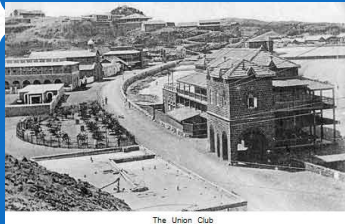


ز- تأميم المنتزهات والملاهي والمساح والمطاعم السياحية بموجب القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٧٢م

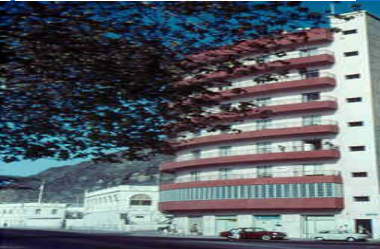
ح- تأميم العيادات الخاصة بالأطباء الأجانب ، ومنع حتى الأطباء المحليون من فتح عيادات خاصة بهم بموجب القانون رقم ١٧ لعام ١٩٧٣م



ط- ثم أنتقلت حمي التأميم للمنشآت الصناعية بموجب القانون رقم ٨ لعام ١٩٧٢م ، وأمتت بموجب مصانع كندارداي وكوكا كولا وبيبيسي كولا ومصنع بالنجي للملح والثلج وتقطير المياه ، وهي لآل العيسائي وأمين قاسم سلطان وآل رحمة الله وبالنجي دنشو ، ثم مصانع الثلج والإطارات والجلود ومحافر الملح وكل المعامل والورش ذات الطابع الصناعي .



ي - وأمتت حمي المصادرات والألغاء إلى ممتلكات الجمعيات والنوادي والهيئات ذات الطابع القبلي والاجتماعي والخيري حيث صدر القرار الجمهوري رقم ٨٦ لعام ١٩٧٠م والقانون رقم ١١ لعام ١٩٧٢م قضى بمصادرة جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لعدد ٩٤ جمعية ونادي وهيئة أهلية وأي فروع لها في الجنوب



Rock Hotel

فندق الصخرة

ك- تأميم الفنادق الكبرى بموجب القانون رقم ٧ لعام ١٩٧٢م

تابع قوانين التاميمات :



Masala Straight

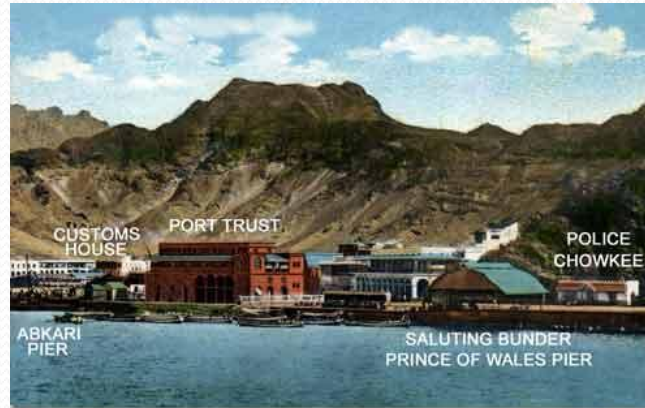
1966

شارع الملا

ل - وكانت الطامة الكبرى ، والضربة القاضية لما تبقى من النشاط الاقتصادي الخاص هو صدور قانون الإسكان وتأميم كافة الممتلكات العقارية والسكنية رقم ٣٢ لعام ١٩٧٢ م ، والذي قضى بتأميم كل المباني السكنية والتجارية المملوكة للأفراد ، والمباني السكنية والتجارية الموقوفة ، وتوول ملكيتها للشعب ممثلا بالدولة . وبهذا القانون ، قضى على كل أنواع النشاط الإقتصادي والتجاري الخاص في عدن ، وأصبح أعزة أهلها أذلة .



فندق الهلال Crescent Hotel



Port Trust of Aden

مصلة ميناء عدن



سينما رجال بحولة فندق عدن حاليا 1964 Regal Cinema

النتيجة



Hogg Tower

١- هجرة معظم أصحاب الشركات والأعمال الذين تضرروا من مثل هذه التأميمات والمصادرات والانتفاضات ، وغادروا عدن ، إلى الشمال أو إلى المهاجر في دول الجوار في السعودية والخليج أو إلى أوروبا وأمريكا أو إلى شرق آسيا ، كما هاجر معهم معظم العاملين الذي قطعت أرزاقهم في هذه المدينة ، وذهبوا ليشركوا في بناء الدول المجاورة ، التي استفادت مما حصل في عدن وليسهموا في تنمية هذه الدول التي كانت على موعد مع الطفرة النفطية الأولى بعد حرب عام ١٩٧٣م.

- والمصيبة الأدهى ، هي ما تعرض لها المهاجرين العائدين من المهاجر في شرق أفريقيا من كل من الحبشة وأرتيريا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والصومال وجيبوتي أ وغيرها من البلدان في شرق آسيا ، بعد تحرير الجنوب واستقلاله وقيام دولة الجنوب ، حيث سحبوا أموالهم وباعوا ممتلكاتهم هناك بعد الثورات التحررية فيها والنقمة على الأجانب ، وقاموا بشراء العقارات والممتلكات وقاموا ببعض المشروعات ، ولكن لم يمهلهم القدر ، حيث تلقوا الضربة القاصمة بتأميم كل ما أشتروه من ممتلكات وعقارات بعد مضي عامين من عودتهم ، ولم يتمكنوا من تحمل الصدمة ، حيث فر بعضهم إلى السعودية ودول الخليج ، وبقي الآخر ينتظر أجله للضربات التالية .

٥- مرحلة التّكّيل بالقطاع الخاص :

لقد بدأت مرحلة التّكّيل بمن تبقى من القطاع الخاص من خلال عدم السماح بإخراج أموالهم أو بضائعهم أو أي من ممتلكاتهم المنقولة ، حتى إلى الشطر الشمالي ، وكان يسهل لمن سيسلم منزله بالخروج الآمن شريطة تسليم مسكنه الشخصي ، بل وصل الأمر إلى تأميم المشروعات الصناعية الجديدة التي أنشئت بعد التأميم كمصنعي السجائر والكبريت لأسرة باثواب

٦- كيف القطاع الخاص المتبقي في عدن مع الأوضاع الجديدة والبحث عن موارد رزق جديدة في المدينة:

لم يتبقى في عدن ، إلاّ الجزء اليسير من القطاع الخاص ، وبالرغم من أن بعضهم قد فتح له أنشطة جديدة في كل من صنعاء وتعز ، إلاّ أنه بعضهم أضطر للبقاء لأسباب مختلفة ، لعل أهمها ، مواصلة تدريس أولادهم وبناتهم ، الذين كانوا في المرحل الدراسية المتقدمة ، وحاولوا البحث عن مصادر دخل أخرى ، أكان بالتجارة في منطقة الترانزيت مع الخارج والجوار الإقليمي ، أو التكيف بإقامة صناعات وورش صغيرة بالشراكة مع الدولة كقطاع مختلط ، أو بتمثيل شركات نفطية عالمية لتزويد البواخر باحتياجاتها من الزيوت والخراطيم والمواد الغذائية ، أو القيام بمقاولات لصالح الدولة . ولكن بالرغم من ذلك طالتهم التقييدات الصارمة في السفر ، فلم يكن يسمح بالسفر إلى أي بلد ، وحتى إلى الشمال ، إلاّ بعد الحصول على تصفيات ضريبية وجمركية وبنكية وتجارية مع كل الجهات الرسمية بصورة دورية سنوية

٧- كلمة حق لا بد أن تقال في سيادة القانون وغياب الفساد المالي والرشوة هي السمة الأبرز في ظل الحكم الشمولي:

بالرغم من التقييد الصارم لنشاط القطاع الخاص ، إلا أن سيادة النظام والقانون ، هو السائد ، فلم يكن القطاع الخاص يتعرض للابتزاز أو طلب الرشوة أو غمط حقهم في السداد لأي مستحقات لهم لدى الدولة مقابل أي خدمات يؤدونها للدولة ، وكان القطاع الخاص تحت الرقابة الأمنية ، حتى حين توزيع الزكاة السنوية ، فقد كان يمنع توزيع الزكاة على موظفي العموم ، ومن يقيم بذلك فإنه يتعرض للأذى

٨- محاولات الانفتاح على القطاع الخاص خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٦ م:

كانت هناك محاولات للانفتاح على القطاع الخاص خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٦ م عند تبؤ الرئيس السابق علي ناصر محمد رئاسة الدولة والحزب والحكومة ، ولكن سرعان ما انهار هذا الانفتاح بعد أحداث يناير ١٩٨٦ م.

٩- مرحلة الانفراج بعد الوحدة ، وتضرر القطاع الخاص بنتيجة دمج أسواق الشمال بالجنوب :

مباشرة وفي ظل انفتاح السوق الجنوبية على الأسواق في الشمال ، فقد تدهورت أوضاع الصرف ، وكانت كل مدخرات التجار الجنوبيون بالدينار ، ولم يكونوا يلجئون إلى الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة الأجنبية ، لأنه لم يألفوا تدهور سعر الصرف بذلك الشكل الجنوني ، حيث ظل سعر صرف الدولار طوال ٢٣ عاما ثابتا لكل العملات الدولار والريال السعودي وغيرها من العملات ، ولم يصدقوا أن الصعود في تدهور العملة سيستمر . لذلك خسر التجار والشركات في عدن والجنوب عموما ، مدخراتهم النقدية ، ولم يتداركوا الأمر إلا بعد فوات الأوان.

١٠ - مرحلة الاستقرار للشركات الخاصة وبلوغ مرحلة النضوج :

عند استقرار أوضاع التجار والشركات الخاصة التي ظلت مراكزها في عدن والجنوب عموماً ، بعد الوحدة ، واستطاعوا أن يستعيدوا أنشطتهم السابقة بكل حرية ، وبعد أن بلغ الجيل الثاني من الأبناء إلى مستوى يؤهلهم للوصول إلى قيادة الشركات الخاصة ، وفي ظل تعدد الأبناء والورثة للجيل المؤسس ، أقتنع الجيل المؤسس بنقل كل ممتلكاتهم وأموالهم وأصولهم التي يمتلكونها ، بكل حالاتها المادية والمعنوية ، إلى ورثتهم الشرعيون ، على قاعدة شرع الله ، بغرض إنشاء شركات خاصة ذات أسهم محصورة بالورثة ومحدودة المسؤولية ، ذات طابع مؤسسي تفصل ما بين الملكية والإدارة .

١١ - مرحلة التحول إلى الوضع المؤسسي :

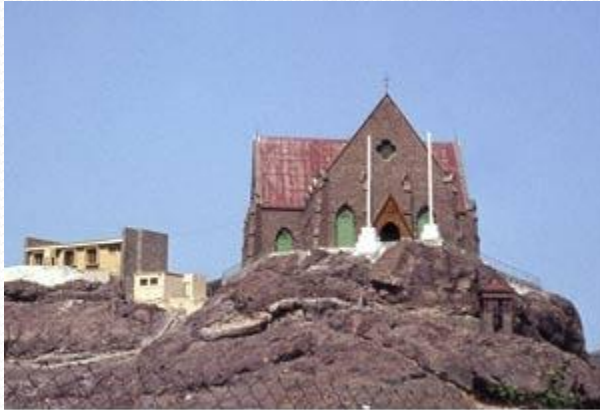
في ظل تبادل بين أفراد القطاع الخاص وبدعم ومساندة بعض من المثقفين من نفس أفراد القطاع ، قرر المؤسسون ، اتخاذ قرارات وإجراءات بنقل ممتلكاتهم إلى ورثتهم على قاعدة الشرع ، وإنشاء شركات خاصة بالخبرات قفلة محدودة المسؤولية ، ووضع دساتير لهذه الشركات وعقود تأسيس وأنظمة أساسية لهذه الشركات ، وفصل الإدارة عن الملكية ، وإلزام كل أطراف الورثة بالتوقيع على هذه الدساتير والعقود والأنظمة الأساسية بحيث تكون ملزمة وتسجل بصورة أصولية لدى المحاكم والجهات المختصة وتميز هذا العمل عن غيره ، من أنه خصص نسبة من رأسمال هذه الشركات ، كوقفية ذرية لأعمال الخير ، باسم مؤسس الشركة ، تدار بنظر الأبناء الذكور ونسلهم من بعدهم حسب قاعدة الأكفاء والأرشد ، إلى أن يرث الله الأرض وما عليها ، وتعتبر هذه الوقفية شريكة أساسية في الشركات الجديدة لا يجوز بيعها أو التنازل عنها أو إخراجها

١٢- أهم مضامين الدساتير الخاصة للشركات العائلية ذات الطابع المؤسسي:

حسب أفضل علمنا ، وبحكم ماأعددناه شخصيا في الثلاثة النماذج المذكورة في هذه الورقة ، للشركات الثلاث ، وتحديدًا في شركات عبدا لواحد محمد نعمان وأولاده ، وشركة باثواب القابضة ، وشركة النيل للبهارات فقد أطلقنا على الدستور الذي ينظم المسائل المتعلقة بإنشاء وتسيير وإدارة الشركات وأيلولة الأسهم والعلاقة بين أفراد ومساهمي هذه الشركات ، والوقيات (ولفية ذرية) التي أنشئت لأعمال الخير و التي تعتبر شريكة في هذه الشركات وكيفية إدارتها والأشراف عليها والمصارف التي تصرف منها ، وكل المسائل المتعلقة بتوظيف أفراد الأسرة الشركاء ، وكل الآليات لنقل أسهم الشركاء بالبيع أو التنازل أو الورث وغيرها من القضايا ، التي تضمنتها هذه الدساتير ، سميت بوثيقة " وصية وإبراء ذمة " وقد وقعت من المتنازل أو الواهب ووثقت بصورة أصولية لدى المحاكم المختصة باعتبارها وثيقة وصية ملزمة ، لايمكن النكوص عنها

١٣ - مزايا ومنافع أيلولة الشركات الخاصة وانتقالها إلى وضع مؤسسي :

إن المنافع والمزايا لمثل هذا التنظيم للشركات كثيرة ولكن أهمها ، أنها تقلل من النزاعات بين الشركاء ، ويجعل الشركات تعمل وفق أفضل الأصول التجارية والاقتصادية والمالية المعمول بها ، بمعزل عن تدخلات الشركاء والأقارب وخلافاتهم ، وأيضا تضمن أعمال الرقابة والشفافية لعمل هذه الشركات عبر الوسائل التي حددتها الدساتير الخاصة ، ناهيك عن المنافع العامة والاجتماعية والخيرية التي توفرها الشركة عبر الوقفيات ، التي أوّمن عليها الأصول من أفراد الأسرة ، وتنمي فيهم حب الخير . وهي في كل الأحوال تضمن تأمين عند الله لسير هذه الشركات في آمان وفي ديمومة واثقة برعاية الله .

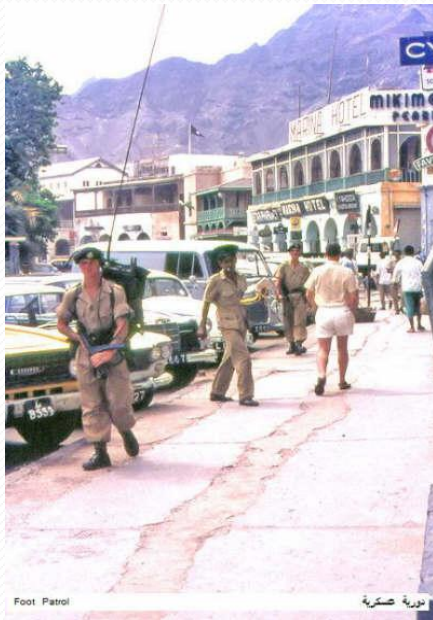


St. Mary's Garrison Church 1963

كنيسة



فندق الهلال Crescent Hotel



Foot Patrol

دورية عسكرية



Besse Floating Dock

المرشد العالم لشركة البس



Hogg Tower